[شرح الشيخ خالد الأزهري]
[المتن الأزهرية]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مقدمة الشيخ خالد لشرحه]

الحمد لله على جميع الأحوال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، المنزه كلامه عن الألفاظ بالحروف في المقال، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المميز بين الهدى والضلال ﷺ وعلى آله الذين جعلهم الله مصدرًا لصحيح الأفعال، وعلى أصحابه الموصوفين بالسلامة من اللحن في الأقوال صلاة وسلامًا دائمين لا يعتريهما نقص ولا زوال.

(وبعد):

فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري: قد سألني من أعتقد صلاحه، ولا تسعني مخالفته أن أشرح مقدمتي الأزهرية في علم العربية التي أمليتها لبعض الطلبة شرحًا لطيفًا، فأجبته إلى ذلك طالبًا للثواب وترغيبًا للطلاب، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم وموجبًا للفوز لديه بجنات النعيم، إنه علي ذلك قدير وبالإجابة جدير.

[خالد الأزهري]

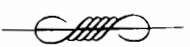

obeikandl.com

obeikandl.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(الكلام) عند اللغويين: عبارة عن القول وما كان مكتفيًا بنفسه كما ذكره في القاموس.

و(في اصطلاح المتكلمين): عبارة عن المعنى القائم بالنفس.

و(في اصطلاح النحويين): أي في عرفهم [١].

(عبارة عما): أي مؤلف.

(اشتمل على ثلاثة أشياء): لا زائد عليها على الصحيح.

(وهي اللفظ والإفادة): التامة.

(والقصد): وقيد التركيب لا حاجة إليه.

(فاللفظ) في الأصل: مصدر لفظت الشيء. إذا طرحته ثم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ، كالخلق بمعنى المخلوق إلا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية [٢]. ومِنْ ثم ساغ استعماله في الحد؛ لأن الحدود تصان عن المجاز [٣]، وكان قياسه أن يشمل كل مطروح كما أن الخلق يشمل كل مخلوق، إلا أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض

---

(١) تبدو هنا أثر الثقافة الشاملة ومحاولة تقديم ما لدى الباحث من معرفة، ولاسيما وأن العلوم والمعارف متداخلة ذات غاية واحدة وهي خدمة القرآن الكريم ودراسة كل ما ينبثق عنه من معارف وعلوم، وأن الدارسين في هذا المجال يجب أن تظل تلك سمة مميزة لهم.

(٢) المجاز بأنواعه معروف لدى الدارسين سواء المجاز اللغوي أو المجاز المرسل، أما الحقيقية العرفية فهي ما تعارفت عليها جماعة المتكلمين بصرف النظر عن الأصل الذي جاءت منه سواء مجازًا أو وضعًا.

(٣) الحدود أي: التعريفات لأننا نريد لها الدقة والوضوح فيجب ألا يدخل فيها المجاز، وأن تصان عن المصطلحات المجازية وإلا حدث اختلاف حولها... إلخ.

الحروف، وتلخص من هذا أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين، وهما: النقل والتخصيص، واستعماله في الحد أولى من استعمال الصوت [١]؛ لأن الصوت جنس بعيد لانطلاقه على ذي الحروف وغيرها بخلاف اللفظ فإنه:

(اسم لصوت): مشتمل على.

(ذي مقاطع) كالظواهر والضمائر البارزة.

(أو ما هو في قوة ذلك): كالضمائر المستترة فإنها ألفاظ بالقوة؛ ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارًا لا خفاء معه، والصوت عرض يقوم بمحل.

(يخرج): من داخل الرئة [٢] إلى خارجها.

(مع النفس مستطيلًا): ممتدًا.

(متصلًا بمقطع): أي مخرج.

(١) اختار النحاة مصطلح اللفظ دون مصطلح الصوت وتصرفوا في هذا المصطلح تصرفين النقل والتخصيص، فهم نقلوه عن أصله وخصصوه لما ينطقه الإنسان من كلام واختيارهم مصطلح اللفظ أفضل من مصطلح الصوت؛ فالصوت يطلق على ذوي الحروف ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾، أما الألفاظ فهي تطلق على ما ينطقه الإنسان ويتكون من حروف، والصوت قد يكون خاصة من خصائص الحرف مثل الجهر أو القلقة . . . إلخ

ولذلك فاستعمال الحرف عند علماء العربية القدماء له ما يبرره من الوجهة العلمية الدقيقة، وكما يقولون: لا مشاحة في الاصطلاح.

(٢) أن يصل علماء العربية القدماء في ذلك الزمن البعيد إلى حقيقة أن الصوت يخرج من الرئة وأن يهتدوا إلى أن جهاز النطق يبدأ من الرئة - فتلك دقة في الملاحظة وفق منهج علمي يسجل لهم، لاسيما عندما نجد وصفهم للرئة على تلك الصورة التشريحية الدقيقة.

ولابن سينا سبق في مجال التشريح وكتابه من أدق الكتب في التشريح ووصف جهاز النطق وحدوث الحروف.

(من مقاطع): حروف.

(الحلق واللسان والشفتين): وإطلاق المقطع على المخرج من إطلاق الحالِّ على المحل؛ إذ المقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن [١] على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والفارابي في كتاب «الألفاظ والحروف». والمخرج: محل خروج الحرف.

(والإفادة): مصدر أفاد والمراد بها.

(إفهام معنى): من اللفظ.

(يحسن السكوت عليه من المتكلم أو من السامع أو): من كل.

(منهما على الخلاف في ذلك): وأصحها أولها؛ لأن السكوت خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته أيضًا، فخرج بذلك: المفردات كلها، والمركبات التي لا تفيد الفائدة المذكورة لكونها غير مشتملة على إسناد، كغلام زيد والمركبات الإسنادية التي لا تفيد إما لكونها ناقصة نحو: إن قام زيد، أو لكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة فالأول نحو: الجزء أقل من الكل، والثاني نحو: الكل أقل من الجزء.

(والقصد): الإرادة وهي.

(أن يقصد المتكلم إفادة السامع): أي سامع كان، فخرج بذلك كلام النائم والساهي [٢] ونحوهما، وذهب ابن الضائع بمعجمه، إلى أن القصد لا يشترط، فإنه

(١) الفهم العلمي لدلالة المقطع ومصطلحه فيه دقة وسبق، وما يردده المحدثون في علم اللغة وفي الدراسات الصوتية هو ما نجده عند علمائنا؛ لذلك لا أشك أنه مستفاد من أعمالهم.

(٢) تقسيمات دقيقة نجدها في أعمال اللغويين المحدثين يتباهون بها، وهي في حقيقتها مأخوذة من أعمال علمائنا؛ فتراثنا مدروس ومترجم وقامت عليه نهضتهم الحديثة، فهم يعيدون لنا ما عندنا ونحن

مستفاد من حصول الفائدة؛ لأن قول النائم: قام زيد مثلًا لا يستفاد منه شيء، والمتأخرون على خلاف قوله، منهم: الجزولي في مقدمته وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور في مقربه، ولا حاجة إلى ذكر التركيب لما سيأتي ولا إلى ذكر الوضع؛ لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات، والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح [١].

(مثال اجتماع هذه الثلاثة): أعني: اللفظ والإفادة والقصد:

(العلم نافع): فالعلم نافع لفظ.

(لأنه صوت مشتمل على بعض): حروف الحلق واللسان والشفتين.

(وهي بعض الحروف الهجائية): فالهمزة والعين والألف من الحلق، واللام والنون من اللسان، والميم والفاء من الشفتين.

(ومفيد؛ لأنه أفهم معني يحسُن السكوت): من المتكلم.

(عليه): بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر.

(ومقصود): بالإفادة.

(لأن المتكلم قصد به إفادة السامع): إذا كان السامع يجهل ذلك والإفادة المذكورة

لا نعلم شيئًا عما هو مسطور بين أيدينا وفي غفلة عنه.

(١) قضية هامة يضل فيها المحدثون من علمائنا ويتصورونها من صنع علماء الغرب وهي قضية الرمزية الصوتية. (انظر كتابنا فيها) وما جاء هنا له أصالته ومنهجيته التي أخذها الغربيون ونسبوها إلى أنفسهم وهي قضية أن ألفاظ اللغة اصطلاحية ودلالتها مواضعة، وأن الكلام يكون من خلال التراكيب، وأن دلالتها غير وضعية وإنما هي اصطلاحية ثم يعلق بقوله على الأصح إشارة إلى أن هناك خلافًا وأن الرأي أن اللغة مواضعة واصطلاح، وأن دلالة الكلمة اصطلاحًا وليست دلالتها منطقية ولا طبيعية مرتبطة بحروفها.

تستلزم التركيب [١] وكل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها؛ وأجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف، هي الكلمات الثلاث ولا رابع لها.

وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة؛ لأنه خلف عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به، والمراد أن الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها؛ فإن التركيب الواقع بينها على ضربين:

أحدهما: غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام:

أحدها: تركيب حرفين نحو ليتما.

والثاني: تركيب حرف واسم نحو لرجل.

والثالث: تركيب اسمين لا إسناد بينهما كغلام زيد.

والرابع: تركيب فعل وحرف نحو قلما.

والخامس: تركيب فعل واسم نحو: حبذا.

والسادس: تركيب اسم وحرف نحو ذاك.

والضرب الثاني: ما يفيد فائدة الكلام، وهو قسمان:

أحدهما: تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حدثًا عن الاسم نحو: قام زيد وتسمى جملة فعلية.

---

(١) الإفادة تستلزم التركيب عبارة دقيقة؛ فاللغة ليست مجموعة ألفاظ وإنما مجموعة علاقات، فالألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بضعها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف، أي علم التراكيب، فالدلالة لا تكون إلا من خلال التراكيب وهو أحدث العلوم اللغوية اليوم . . . إلخ.

والثاني: تركيب اسمين على [١] وجه يكون أحدهما خبرًا عن الآخر، نحو: زيد عدل.

ويسمى جملة اسمية، ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصودًا بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين، نحو: زيد في الدار، أو فعلين، نحو: إن تضرب أضرب، أو فعل واسم، نحو: مررت بزيد، أو جملتين، نحو: إن جاء زيد أكرمته.

[علامة الاسم]

(فعلامة الاسم): المميزة له عن قسميه.

(الخفض): وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفًا أو اسمًا ولا ثالث لهما علي الأصح.

(نحو بزيد): وغلام زيد.

(والتنوين هو نون ساكنة): تلحق الآخر تثبت وصلا غالبا فيهن وتحذف خطًا ووقفًا [٢]، فمن غير الغالب أن التنوين قد يحرك لالتقاء الساكنين نحو محظورًا انظر، وقد يلحق الأول نحو: شربت ما، بالقصر، وقد يحذف وصلًا إذا كان في عَلَم موصوف باسم مضاف إلى علم نحو: قال زيد بن عمر، ويحذف تنوين زيد تخفيفا.

---

(١) تتبع دقيق للأشكال التي تتكون منها التراكيب، وتلك هي اللبنة الأساسية في بناء هذا العلم الحديث، وقد اضطر الشيخ عبد القاهر الجرجاني أن يبدأ به وأن يوضح معالمه وهو بصدد بيان علم معاني النحو وأحكامه فيما يبين الكلم من علاقات، أي علم البنائية اللغوية وعلم الأساليب الذي يعد علم التراكيب أحد فروعه، انظر كتابنا عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، وانظر كتابنا في علم الأساليب.

(٢) دقة علمية في تتبع الظاهرة ووصفها في كل حالاتها وجميع أوضاعها بطريقة مانعة للخلط بين عناصر الظاهرة، فمثلا الوصف فارق بين التنوين والنون في كل حالات الظاهرة.